

بعد ذلك يخرج أي المستثنى المنقطع هو الذي ذكره بعد إلا واحداً في الخلق ولم يكن  
مخرجاً نحو جاءني القوم إلا هذان فالمراد من المذكورين لا يخرج عن القوم لعدم تناول  
القوم إياه **قوله** وهو منسوب إلى القوم أي المستثنى منه فبمعنى علم أن هذا الكلام خرج  
في بيان أن المستثنى في أي موضع واجب النصب وفي أي موضع جازم النصب وفي أي موضع  
مخوض فابتدأ بالصورة الأولى اعتم واجبة النصب وهي في موضع جازم أن يكون  
المستثنى بوجه لالة لغوية للصفة في كلام موجب والمراد بالموجب أن لا يكون في غير  
ولا استثناء ما خرج في القوم إلا زيداً وإنما قيل لا لغوية للصفة لأن الالوان كانت  
للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بوجه ما قبلها كقولها تعالي لو كان فيها  
الحمة إلا الله لفسدت فالتعبير بالصفة أي الحمة غير الله فالمراد بالمتبعية  
على الصفة وإنما قال في كلام موجب لأنه لو كان في كلام غير موجب لم يجب النصب  
ما جاء في القوم إلا زيداً فمن يجوز في هذا البدل من القوم ونصبه على الاستثناء  
وإنما يجب النصب هنا الاستثناء البدل واستماع حمل الالوان الصفة أما الالوان  
فلا نقضاً، المبدل فساد المعنى لأن المبدل منه في حكم الساقط فيكون قد بقولنا  
جاءني القوم إلا زيداً وهو جاءني إلا زيداً ويلزم منه مجيء العالم إليه إلا زيداً وهو ظاهر  
الفساد وأما الثاني فلأنه إنما يحمل الالوان الصفة إذ استثنى الاستثناء، وهما اللذان  
ذلك والثالث من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها أن يكون المستثنى من القوم  
المستثنى منه نحو قولهم وما إلى الالوان شبيعة وما إلى الالوان شبيعة  
قالوا شبيعة من القوم على المستثنى منه وما شبيعة وكذلك شبيعة من القوم  
وهو مشعب وإنما وجب النصب إذا كان قد استثنى المستثنى من الالوان لم يصح أن يكون

والصفة لاستماع تقديم البدل على المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف وأما إذا  
هذا القسم بقوله أو متعدياً على المستثنى منه والثالث من المواضع التي يجب  
نصب المستثنى فيها أن يكون المستثنى منقطعاً عند اللذين يخرجان في القوم إلا هذان  
وجب نصبه لأنه استماع البدل لاستماع لونه أحد البدل إلا بوجه أما استماع الثلاثة  
الأول فظاهر وإنما استماع بدل العطف فلصديق عن فصلها زيادة وعدم كون بدل العطف  
كذلك ولا استماع لونه صفة لعدم الفارق في الصفة ههنا ولأنه لا يجوز الصفة إلا إذا تقدم  
الاستثناء ولم يتوعد ههنا وإنما قال في الأكثر لجواز البدل عند بعضهم كقولهم  
ولم يلبس بها العيسن إلا العايزون والعايسن والعايزون والعيسن مستثنى منقطع  
بعد الاستماع رفوعه بالبدل والجواب عنه عند الأولين أن المراد بالبدل ما لا يغير  
ولأنه المكان فهو أعم من الإنسان فالعايزون والعيسن لا يفسد إلا البعض من الكل  
والرابع من مواضع وجوب نصب المستثنى أن يكون بدلاً عن أحد الالوان الأكثرين فيقول  
جاءني القوم عدنان زيداً وخلان زيداً أي عداب بعضهم زيداً وأما وجوب  
النصب لأنه مفعول وجب نصبه للمفعول به وإنما قال في الأكثر أنها خرجت عن بعضهم  
فيكون ما بعدهما مخفوضاً والخامس من مواضع وجوب نصب المستثنى أن يكون المستثنى  
بعد إختلاف ما عدان ويلزم أن يكون وإنما وجب نصبه بعد ما عدان ما لأن ما عدان  
لا تدخل الالوان الفعل فوجب أن يكون خلاً عن ما عدان فإذن دفاعها مضمرة  
والمستثنى بوجه ما مفعول به فوجب نصبه بقوله جاءني القوم ما عدان زيداً وما عدان  
زيداً أي ما عدان بعضهم زيداً أي جاءني القوم خلقاً بعضهم زيداً فهو مضمرة في موضع  
الحال أي ما عدان بعضهم زيداً وإنما وجب نصب المستثنى بوجه لا يكون لانهما فعلان